

بحار الأنوار

[48] في ذلك، فتنبه أن صفاته كلها صفات المخلوقين، وكانت معاندته مانعة عن الازعان بالمانع تعالى فبقى متحيراً، فقال عليه السلام: إذا رجعت إلى نفسك ووجدت في نفسك صفة المخلوقين فلم لا تدعن بالمانع ؟ فاعترف بالعجز عن الجواب، وقال: سألتني عن مسألة لم يسألني عنها أحد قبلك ولا يسألني أحد بعدك. قوله عليه السلام: هيك أي افرض نفسك أنك علمت ما مضى وسلمنا ذلك لك، قال الفيروز آبادي: هبني فعلت أي احسبني فعلت وأعددتني، كلمة للامر فقط. وحاصل جوابه عليه السلام: أو لا أنك بنيت امورك كلها على الظن والوهم لانك تقطع بأنك لا تسأل بعد ذلك عن مثلها مع أنه لا سبيل لك إلى القطع به. وأما قوله عليه السلام: على أنك يا عبد الكريم نقضت قولك يحتمل وجوها: الاول: أن يكون المراد أن نفيك للمانع مبني على أنك تزعم أن لا عليّة بين الاشياء ونسبة الوجود والعدم إليها على السواء، والاستدلال على الاشياء الغير المحسوسة إنما يكون بالعليّة والمعلولية، فكيف حكمت بعدم حصول الشئ في المستقبل ؟ فيكون المراد بالتقدم والتأخر العليّة والمعلولية أو ما يساوقهما. الثاني: أن يكون مبنيًا على ما لعلمهم كانوا قائلين به، وربما أمكن إلزامهم بذلك، بناءً على نفي الصانع من أن الاشياء متساوية غير متفاوتة في الكمال والنقص، فالمراد: أنك كيف حكمت بتفضيلي على غيري ؟ وهو مناف للمقدمة المذكورة، فالمراد بالتقدم والتأخر ما هو بحسب الشرف. الثالث: أن يكون مبنيًا على ما ينسب إلى أكثر الملاحظة من القول بالكمون والبروز أي مع قولك بكون كل حقيقة حاصلة في كل شئ يمكنك الحكم بتقدم بعض الاشياء على بعض في الفضل والشرف. قوله عليه السلام وفي ذلك زوال وانتقال، حاصل استدلاله عليه السلام إما راجع إلى دليل المتكلمين من أن عدم الانفكاك عن الحوادث يستلزم الحدوث، أو إلى أنه لا يخلو إما أن يكون بعض تلك الاحوال الزائلة المتغيرة قديماً أم لا بل يكون كلها حوادث وكل منهما محال: أما الاول فلما تقرر عند الحكماء من أن ما ثبت قدمه امتنع عدمه، و أما الثاني فللزوم التسلسل بناءً على جريان دلائل إبطاله في الامور المتعاقبة، ويمكن